http://www.almadapaper.com - E-mamil: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1521) السنة السادسة ـ الأحد (31) ايار 2009

يقع حي الجمهورية والذي كان يطلق عليه سابقا (حي التوراة) على حافة شارع الكفاح، وهو احد اهم المراكز التجارية في بغداد. والدخول الى عمق الحي، عبر ازقته الضيقة، يقودك الى عوالم لاعلاقة لها بأي شكل من اشكال الحياة البشرية الا في حدودها الدنيا. أزقة ضيقة تحتار حقيقة في كيفية ادخال الاثاث من خلالها من شدّة ضيقها! وازقة اخرى لاترى ارضيتها لأنها مغمورة بمياه مجهولة المصادر حقيقة، فهي تارة من المجاري الطافحة، وتارة اخرى من استخدامات العوائل اليومية، عندما تكون بيوتهم طافحة بنوع آخر من المياه، وتارة ثالثة من مياه الامطار التي ترافق اهالي المنطقة حتى ينتهي الشتاء فضلا عن الفقر المدقع والمدرسة التي تتجول فيها الافاعي والعقارب حسب مديرتها!.

في حي الجمهورية.. مدرسة للأفاعي والعقارب والطلاب يتنقلون بعربات حمل البضائع !

Gèø£tâ Bà ÈMAUöà

tzp Uö ðn gÀøøMAAp

بغداد/علي ناصر الكناني

البؤس في كل مكان

سلمان عبد الله رجل في العقد الخامس من عمره من سكنة المنطقة عبر عن انزعاجه وتذمره من الحالة المزرية التي يعيشها اهالي المنطقة نتيجة تراكم النفايات وانسداد المجاري وطفح مياهها،مشيرا الى ان اهالي المنطقة عجزوا تماما عن تكرار ايصال اصواتهم الى الجهات المسؤولة لوضع حلول جذرية لمعاناتهم وخصوصا طفح المجاري الذي يؤدي في اكثر الاحيان الى تأخير اعمالهم والى الدرجة التي لايستطيعون فيها في بعض الاحيان مغادرة بيوتهم بسبب غرق الازقة بالمياه المتنوعة المصادر.

فيما القى المواطن مهدي فليح اللوم على الدوائر البلدية والخدمية والمواطن على حد سواء. فالمحاولات الكثيرة للتعاون مع ممثلي المجلس المحلي في المنطقة لايصال اصواتهم ومشكلاتهم الى الجهات المسؤولة لم تجد نفعا وذلك بسبب عدم استجابة الذين من المفترض بهم ان يساعدوا في التخفيف من معاناة المواطنين. وبقدر تعلق الامر بالمواطنين فإنهم لايكترثون كثيرا بتنظيف مناطقهم حيث يقومون برمي نفايات بيوتهم في اي مكان من الزقاق وفي غير الاماكن المخصصة لها. فيما وجهت المواطنة علوية عباس التي مضى على سكنها في هذه المنطقة اكثر من اربعة عقود نداءا ساخنا الى كل من يهمه الامر للالتفات الى وضع اهالي المنطقة المزري. وعلوية تمتلك محلا صغيرا في الحي لبيع الحاجيات البسيطة التي تعتاش منها الا انها تعاني ايضا الفقر والعوز. ولعل جارتها الحاجة ام خضير ليست بأفضل حال منها وهي إمرأة ثمانينية، حيث فقدت زوجها وثلاثة من اولادها في أتون الحروب الشاملة والمفخخة. وهي تعتاش ايضا من دكان صغير تحاول من خلاله تسديد ايجار البيت الذي تسكنه منذ اكثر من نصف قرن، وهو بيت مشابه لبقية بيوت الحي الأيلة للسقوط.

المواطن عباس خدام وهو من وجهاء المنطقة زودنا بصور فوتوغرافية معبرة التقطها بنفسه لمجموعة من الاطفال داخل الازقة الفرعية التي غمرتها مياه المجاري وهم يحاولون اجتيازها للوصول الى ابواب بيوتهم!

نموذج مدرسة

ربما تختلف بعض المدارس عن غيرها في عدم وجود باب او زجاج نوافذ او هذه مدرسة من طين واخرى من حجر، ولكن ان ترى مدرسة تكون مزارا للافاعي والعقارب والزواحف الاخرى فهذا امر لايمكن ان يتصوره العقل. ولكن مدرسة الرصافة الابتدائية في حي الجمهورية والتي يعود زمن تأسيسها الى عام ١٩٢٧ واحدة من المدارس التي تثير الاستغراب من حالتها. فمديرة المدرسة رازقية عبد الحسين عودة تحدثت دون توقف عن حجم معاناة الكادر التعليمي والطلبة من البنين والبنات من طفح المجاري، وعلى مدار السنة، حتى تصل هذه المياه في كثير من الاحيان وخاصة في فصل الشتاء الى داخل الصفوف، ما يضطر المديرة الى الاستعانة بعربات الحمل الصغيرة المستخدمة في نقل البضائع لنقل الطلبة الى مداخل الشوارع الرئيسية القريبة من اماكن سكناهم. والمدرسة بسبب قدم بنايتها اصبحت مأوى للثعابين والعقارب والجرذان والحشرات الضارة التي غالبا، حسب المديرة، ماتجدها حتى داخل الرحلات المدرسية، ما يشكل خطرا على التلاميذ، فضلا عن تعرض الكتب والمراسلات الرسمية الخاصة بالمدرسة الى التلف نتيجة لذلك.

ونحمل هنا دعوة من المديرة الى المسؤولين في وزارة التربية لزيارة المنطقة والمدرسة ليطلعوا على حقيقة الامر.

ماذا يقول المجلس البلدي؟

بعد هذه الجولة والأحاديث التي سمعناها من المواطنين من سكنة المحلة (١١٥) في حي الجمهورية، نقلنا كل هذه الهموم واتجهنا الى بناية المجلس البلدي برفقة مسؤول الوعي البلدي في دائرة بلدية الرصافة. وقد حضر لقاءنا في المجلس رئيسه علاء الدراجي ومعاون مدير عام دائرة بلدية الرصافة المهندس حاتم سهام.

الدراجي قالها بصراحة نريد من الصحافة ان تنقل الحقيقة للناس لاننا نطالب ومنذ ست سنوات بأيجاد الحلول الجذرية للمشكلات التي يعاني منها اهالي حي الجمهورية وقدمنا بهذا الخصوص الكثير من الافكار والمقترحات ولكننا لم نجد من يصغي الينا ! ما اوقعنا في حرج كسب ثقة المواطن وقناعته بنا لانه منحنا امانة ومسؤولية صوته حين انتخبنا كممثلين له. والحقيقة كما يقول الدراجي، ان قانون مجالس المحافظات والذي اقرت مواده في الدستور قد منح صلاحيات واسعة للمجالس البلدية الا انها مازالت غير مفعلة. وان اغلب مانتداوله في اجتماعاتنا سيبقى حبراً على ورق مالم يفعل ويأخذ مداه في التنفيذ.

وبينما حمل معاون مدير بلدية الرصافة المواطن مسؤولية تعاونه مع الاجهزة البلدية والخدمية التي لاتتمكن من اداء واجباتها بدون هذا التعاون، الا انه اكد ان عمل دائرته يمتد على رقعة جغرافية واسعة تضم ٤٣ محلة معظم ابنيتها وشبكات مجاريها قديمة وتعود الى زمن بعيد، مما يستوجب العمل على تجديدها واعادة تأهيلها بشكل كامل وجذري ووفق خطة واسعة.

(الستوتات) جزء من الحل!

بين الحلول الشاملة المؤجلة والافكار التي لاتجد من يصغي اليها في معظم الاحيان يقترح حميد جوحي، مسؤول قسم النظافة في بلدية الرصافة، الاستعانة بـ(الستوتات) الى جانب استخدام (الدنابر) مثلما فعلت احدى الدوائر البلدية لدفع النفايات والازبال والتي يبدو انها حققت نجاحا (طيبا) في هذا الاتجاه. ويؤكد جوحي فكرته بأنها ستسد لنا فراغا واسعا في اداء مهامنا في المناطق والازقة التي يصعب فيها دخول الاليات الكبيرة الخاصة برفع النفايات.

هواجس

تفعيل الدور الرقابي

سها الشيخلي

تعرضت الاوساط السياسية في هذه الايام الى (هزة) اسمها الدور الرقابي وان جاءت متاخرة، لكنها وضعت العديد من الوزارات والدوائر الخدمية امام امتحان عسيرفي مجمل الامور اهمها (هدر المال العام، عدم كفاءة المسؤولين، المحسوبية، الرشوة، طغيان الفساد الاداري) ويبرز هنا هاجس الخوف من المساءلة لدى غالبية تلك الدوائر، ذلك انهم قد ادركوا ان لا غطاء يمكن ان يحميهم مما اقترفت ايديهم، بعد رفع الحصانة عن وزير التجارة ومحاسبته امام نواب الشعب، والاهم من هذا وذاك ان الوزير السابق السوداني لم يفلح في تبرير سلبيات وزارته امام الراي العام بعدما فاحت رائحة الفساد الاداري في وزارته الى درجة (تزكم الانوف) ولم (يفلح... فلاح السوداني) في الارتكاز على كتلته وحزبه الا في امر واحد يحسب لصالحه هو قبول استقالته وحصوله على كل الامتيازات التي تؤمنها تلك الاستقالة..

كان هاجس المواطن ان يحال الوزير الى محكمة عادلة جراء ما قدم للمواطن من مفردات البطاقة التموينية الرديئة من حيث الكمية والنوعية، ومع كل ما لحق بالوزير المستقيل الا ان المواطن ما زال غير راض عن نتيجة الاستجواب وما آلت اليه تلك الفضائح والتي كان للصحافة دوركبير في كشفها، فقد تحدثنا مرارا ومن خلال (المدى) عن الصفقات المشبوهة التي كانت تبرم بين الشركات وبين الوزارة منها على سبيل العد لا الحصر صفقة (السكر غير الصالح للاستهلاك البشري) والمرفوض من قبل دولة لبنان، الا ان الوزارة قبلته وتم توزيعه على المحافظات، دون حياء ولا خجل من المواطن المبتلى بهذه الوزارة، وهناك مثل يبدو لنا ان الوزارة قد اتخذته شعارا لها وهو (اذا كنت لا تستحي فافعل ما تشاء).

واذا كانت وزارات اخرى لا تقل اهمية عن وزارة التجارة قد صعقت بذلك الاسلوب وتلك الطريقة في الاستجواب فإن (الطابور) يطول ليقف فيه المفسدون والمزورون والمتلاعبون بالقوانين، وليعلم كل هؤلاء ان المواطن الذي ابتلي بهم سوف لن يرحمهم وان مصيرهم (مزبلة التاريخ).

> ومع كل ما لحق بالوزير المستقيل الا ان المواطن ما زال غير راض عن نتيجة الاستجواب وما آلت اليه تلك الفضائح والتي كان للصحافة دوركبير في كشفها

الفساد الإداري يطالها في بغداد والمحافظات

سجناء سياسيون : مؤسستنا تسيطر عليها بعض التيارات السياسية والدينية وإنجاز المعاملات يجري بعيداً عن العدالة

بغداد / المدى

تصوير / مهدي الخالدي

عانى العديد من المواطنين من ظلم وتعنت وطغيان النظام السابق والاضطهاد السياسي والعرقي والمذهبي، وشهدت اقبية سجون (نقرة السلمان، بادوش، الضلوعية، الفضيلية، ومعتقلات امن بغداد، كربلاء، البصرة، وسجون اخرى) التعذيب الوحشي للرجال والنساء على حد سواء، البعض منهم لقي حتفه، والاخرون شدهم الامل في ساعة الخلاص، فخرجوا من وراء تلك القضبان، يتساءل بعضهم (ماذا حدث لاحمد حسن البكر ؟) ذلك انهم سجنوا في عهده !.

ولاول مرة تنفس السجناء نسيم الحرية بعد ٢٠٠٣ الا انهم ظلوا مهمشين طيلة السنوات التي سبقت اصدار القانون الخاص بمؤسستهم رقم ٤ لسنة ٢٠٠٦ غير ان هذا القانون لم يطبق كما يجب ! وظهر التميز بين الكتل والاحزاب، وتسرب اليأس الى نفوس السجناء من امكانية معالجة مشاكلهم والحصول على حقوقهم.

GtøzqAÜöà gÀaàÆöà ÿà3 AlÆn

ÉMAÈöà yÀ¡Àöà oÀÀUÈö gÀEÀ¡k

معاناة السجناء

تحدث السجناء بشيء من التذمر ذلك انهم لم يحصلوا على حقوقهم التي كفلها القانون رقم ٤ لسنة ٢٠٠٦ ومنها تقديم الرعاية والامتيازات في مختلف مجالات الحياة كالتعويض المادي المجزي الذي يتناسب مع حجم الضرر الذي لحق بهم، وتوفير فرص العمل والدراسة بما يتناسب وكفاءتهم ومنحهم الاولوية في ذلك، اضافة الى تقديم التسهيلات الاقتصادية والقانونية والرعاية الصحية والكفالة الاجتماعية، وتخصيص قطعة ارض سكنية مع القرض العقاري وباقساط ميسرة، و منحهم الاولوية في تولي الوظائف العامة واعفائهم من شرط العمر في الدراسات الاولية والعليا.

يقول السجين السابق حسين عبد علي (موظف في مؤسسة السجناء السياسيين):

"كان عمري ١١ سنة عندما سجنت بتهمة الانتماء الى حزب الدعوة، وبقيت ١١ سنة في السجن، لم احصل على الامتيازات الواردة في القانون ما عدا منحة رئيس الوزراء البالغة ٥٠٠ الف دينار، السجين عدنان ابراهيم موظف في احدى الوزارات اعتقل بتهمة شتم (القائد الضرورة) وسجن لمدة ٣ سنوات لم يحصل هو الاخر على شيء سوى منحة رئيس الوزراء، ويريد عدنان اكمال دراسته الجامعية (المسائية) فقد كان طالبا عندما تم سجنه، وتعب من المراجعات العديدة، ويقول ايضا ان المجتمع ما زال ينظر الى السجين السياسي نظرة غير (ودية) فهو في نظرهم سجين فقط، اما لماذا وكيف سجن ومعاناته من ظلم الطغاة فامر لا قيمة له عندهم ! السجين عبد الرحمن مصطفى اكد انه امضى زهرة شبابه في سجن نقرة السلمان وتعرض الى التعذيب وكان يأمل في انبثاق مؤسسة تعنى به وبأخوته السجناء الا انه لم يحصل لحد الآن على الراتب التقاعدي علما بأنه بعمر ٦٣ عاما ويستحق التقاعد، كما انه لم يزود بعد بهوية السجناء السياسيين. المقاول حسين مصطفى سجن لمدة ٦ سنوات اثر تسجيل صوتي له في احد النوادي وهو يشتم الحزب والقائد وتمت مصادرة جميع املاكه المنقولة وغير المنقولة، راجع المؤسسة وطلبت منه الوثائق فاحضر بعضها ولم يستطع العثور على الوثائق الاخرى، ولم يستلم حتى المنحة المقررة. السجين قحطان حسين يتهم المؤسسة بمحاباة البعض من منتسبي بعض الاحزاب ويؤكد ان المحسوبية لها حضور فاعل في انجاز معاملات البعض، السجين عبد الله حمادي يؤكد ان لا عدالة في المؤسسة، وان بعض التيارات السياسية والدينية مسيطرة على عملها، ان انجاز المعاملات يجري بعيدا عن العدالة، وهناك من يتعمد عرقلة انجاز المعاملات، وان الفساد الاداري متواجد وبصورة جلية في لجان ودوائر المؤسسة سواء في بغداد ام في المحافظات.

مع المسؤولين في المؤسسة

هذه المؤسسة لا تعنى بشؤون السجناء فقط بل بالمعتقلين السياسيين ايضا ولها ٢٤ فرعا، في بغداد ٤ فروع وفي المحافظات ٢٠ فرعا، ويرأس المؤسسة وزير الشباب جاسم محمد جعفر يعاونه ثلاثة من المدراء العامين يتولون الشؤون الاقتصادية والمالية والقانونية فضلا عن مجلس الرعاية المكون من ١٣ موظفا مهمتهم وضع السياسة العامة للمؤسسة واصدار القرارات المالية المهمة، اضافة الى اللجنة الخاصة التي يرأسها قاض.

لجنة الفصل السياسي

وهذه اللجنة باشرت عملها في٢٠٠٨/٨/١٨ للنظر في طلبات السجناء السياسيين العاملين في المؤسسة ومكاتبها في بغداد وتعمل اللجنة وفق قانون المفصولين السياسيين رقم ٤٢ لسنة ٢٠٠٥ وطالبت اللجنة المتقدمين بالطلبات بضرورة ربط كافة المستمسكات المطلوبة قانونا والتي تؤيد طلباتهم وبعد مصادقة رئيس المؤسسة على الطلبات ترفع الى الأمانة العامة لمجلس الوزراء، للمصادقة عليها من قبل (لجنة التحقيق) ويجوز الطعن في قرارات اللجنة المركزية في المؤسسة امام لجنة الطعون في الامانة العامة لمجلس الوزراء، حدثنا المحامي علي جابر رئيس اللجنة قائلا: " الصعوبات التي تواجهنا كثيرة منها المراجعات من قبل المنتسبين لبقية الوزارات حيث يعتقد موظفو تلك الوزارات (السجناء السياسيون منهم) اننا الجهة التي تقوم باحتساب فصلهم السياسي في حين ان وزاراتهم هي التي يتوجب عليها القيام بذلك وفقا لقانون اعادة المفصولين السياسيين رقم ٤٢ لسنة ٢٠٠٥ وللأسف ان بعض الوزارات تتأخر في انجاز المعاملات ومن جهتنا نحن لا نستطيع ان نقدم لهم شيئا لاننا مقيدون بنصوص القانون.

مجلس الرعاية

يتالف هذا المجلس من ١٣ عضوا مهمتهم وضع السياسة العامة للمؤسسة واصدار القرارات المالية المهمة، قلنا للدكتور رضا حسان حميدي احد اعضاء المجلس ان السجناء السياسيين غير راضين عن عمل مؤسستهم وان هناك اتهامات عديدة بالمحسوبية وتفضيل بعض الاحزاب والكتل في تسريع المعاملات وان رائحة الفساد الاداري بدأت تفوح من المؤسسة فأجاب:

ان ولادة هذه المؤسسة هي انتصار كبير للسجناء السياسيين، وهي تجربة رائدة شهدتها من قبل دول العالم مثل المانيا والفلبين والسلفادور، لدينا ١٥ الف سجين سياسي تمت المصادقة على وثائقهم وفق الطرق القضائية من مجلس القضاء الاعلى (تم تعيين ٧٠٠ سجين فقط) اما عن وجود فساد اداري ومحاباة بعض الكتل والاحزاب فهذا غير صحيح، ليراجعني شخصيا كل من يرى انه مغبون، هناك بعض من منظمات المجتمع المدني تحمل كلمة سجين تعمل على رعاية السجين، نحن غير معنيين بهم وقد جاء هذا اللبس عن طريق تداخل العمل. نحن مؤسسة قانونية دستورية تخضع لاحكام الدولة وقوانينها، اريد ان تعلم الصحافة ان هناك من يسيء الى المؤسسة، نحن نرتبط مباشرة بمجلس الوزراء، البعض يريد ان يخلط الاوراق، وقد تكون هناك جهود (بعثية) وراء الاساءة الى المؤسسة، اما عن شكوى السجناء من عدم توزيع قطع الأراضي فقد تم انجاز ٨٠٪من توزيع الاراضي في المحافظات وفي اماكن مميزة منها مكاتبنا في السماوة، الناصرية، الديوانية لكننا في بغداد لدينا اشكالية تتلخص في: التخطيط العمراني لبغداد حيث هناك اماكن مخصصة لأمور خدمية وأخرى عمرانية ولدينا محادثات مع وزارة البلديات بهذا الخصوص وعقدة مسقط الراس وهي من اجراءات النظام السابق.والقرض العقاري (المشكلة اجرائية فقط)، كما عملنا على فتح الدراسات العليا امام السجين بدون شرط العمر، ووعدنا مدير البعثات بتخصيص ٥٠ الف بعثة دراسية خارج العراق للعام الدراسي القادم اي بنسبة ٢٠٪ من مجموع البعثات.

اما علاج المرضى خارج العراق فتكفلت به المؤسسة، السفر مجاني للسجين واحد افراد عائلته أيضا.

هيئة الرئاسة لم تصادق بالإجماع على قوانين السجناء والشهداء، قال لنا دولة رئيس الوزراء في المؤتمر الذي عقدناه بحضوره (استطعنا ان نخرج لكم مؤسسة السجناء من فم السبع).

مفهوم الجريمة السياسية

يقول رئيس اللجنة الخاصة القاضي احمد الساعدي: لقد انجز قانون المؤسسة بشكل عاجل وفيه الكثير من الثغرات القانونية فالقانون مثلا لم يحدد مفهوم الجريمة السياسية بل ترك الأبواب مفتوحة للاجتهاد، وقد قدمنا جملة من التعديلات منها تخويل رئيس المؤسسة بإصدار التعليمات والقرارات التي تسهل تنفيذ أحكام هذا القانون بعد ان كانت من صلاحية رئاسة الوزراء، اما عن الراتب التقاعدي فقد تم تقديم مقترح لتحديد مبلغ ٥٠٠ ألف دينار شهريا لكل سجين كان موظفاً في دوائر الدولة واستحق الإحالة على التقاعد الا ان وزارة المالية لم توافق على ذلك ما اضطرنا الى رفع المقترح الى أمانة الوزراء لاخذ الموافقة لكوننا مرتبطين برئاسة الوزراء، هناك تلكؤ كبير في عملنا والسبب هو ان البعض من المسؤولين غير معنيين بالعمل، كما ان سبب التلكؤ الاخر هو تغيير رئاسة المؤسسة ثلاث مرات خلال سنتين، الاضرار التي لحقت بالسجناء اضرار متعددة وعلى القانون ان يعد ضوابط لتلك الاضرار، وتم رفع مقترحات حول تلك التعديلات الى مجلس الوزراء، الا ان بعض الوزراء يتلكأون في عملهم، و عن الهويات فقد استكملت وستوزع على السجناء، وعن مصادرة الاموال المنقولة وغير المنقولة للسجناء فان المادة (٦) من القانون غير مفهومة و(ضبابية) وكما قلت فان القانون قد كتب في عجالة وركة فهو متعب في التنفيذ.